فى الاســـــلام ضمان للعرش والديمقراطية

للدكتور محمد البهى قرقر

كان من النتائج المباشرة للحرب العالمية الكبرى بعد أن مارست الأمم الكفاح أربع سنوات أن شعرت الطبقات الشعبية بأنها هى التى قامت بالدفاع ، وأنها هى التى كانت تساق إلى ميادين القتال سوقاً ، وأن غرم الحرب من الأنفس كان منها ومن الأموال كان مما تدفعه للدولة . شعرت بهذا فشعرت بأن لها الحق فى قيادة الأمة فى حال السلم والسيطرة على شئونها لأنها وحدها هى التى تنال أذى الحرب وتتحمل خسائرها فمن العدل أن تقودها

قوى هذا الشعور فأصبح مبدأ ، وازداد هذا المبدأ تغلغلا فى النفوس حتى تحول إلى سياسة عملية ، قوامها نصرة الطبقات الشعبية وتمكنها من قيادة دفة الأمور ، ولكن فى صورة غير مألوفة من قبل

هذه السياسة العملية صحبها انقلاب رئيسى فى نظام الحكومات نشأ عنه نوعان من الحكم الشيوعى والفاشستى ، يتفقان فى ادعاء الديمقراطية وهى تمكين الشعب من حكم نفسه تمكيناً عملياً ، ويختلفان فى الأسلوب تبعاً لاختلاف العوامل الاجتماعية الأخرى والغاية التى يقصد إليها

الديمقراطية الشيوعية

فالنوع الشيوعى تغالى فى المعنى الشعبى وزاد فى تقديسه ، أو هو أساء فى الواقع فهم المنزلة الشعبية ؛ وتبع تلك المغالاة العداء للطبقة الأرستقراطية وازدياد السخط على الفرد الممتاز أو السيد الحاكم بأمره . وكانت نتيجة سياسته العملية ذات شقين ، أولا إبعاد ذلك الفرد الممتاز عن الحكم ، واضطهاد الطبقة الأرستقراطية ؛ وبعبارة أوسع الطبقة التى كانت تبيح لنفسها ، إما اعتماداً على مالها من شرف أو لما فى يدها من مال ، أن تتزعم الطبقات الأخرى الفقيرة والمتوسطة . وثانياً رفع الشعب إلى منصة الحكم

ولكن لم يكد الشعب صاحب هذا النظام يتولى تنفيذ التقويض من جهة والرفع من جهة أخرى حتى اصطدم بالحقيقة الواقعة ، وشعر بأن زوال الرأسمالية التى ترى فيها النظرية الشيوعية السعادة المتوهمة لكل أفراد الشعب ، وتولى الدولة للشئون الاقتصادية وتوزيع العمل والانتاج على الطبقات المختلفة تحقيقاً لمساواة صورية ، عمل يضاد العدالة المبتغاة ، إذ آخر أمره استبداد طائفة من الشعب بأفراد الأمة كلها على صورة قانونية

كما شعر الشعب نفسه ، صاحب هذا النظام ، بعد ما ملك بيده زمام الأمر أن إقصاء صاحب الحق الشرعى فى سيادة الدولة وهو القيصر ، كان من الأسباب التى سولت لكثير من أفراد الشعب بأن له حقاً فى الرياسة العامة إذ أنه يملك القسط المشترك وهو المعنى الشعبى الذى يخول له هذا . فالخصائص الأخرى فى نظره عديمة الأهمية أو يجب ألا يكون لها اعتبار

ومن هذا الشعور النفسى تولدت هذه الثورات الداخلية فى السوفيت الروسى ، وسيستمر لهيبها ما بقى هذا الشعور ، وسيظل باقياً ما دام مبدأ الشيوعية يعتقد أو بمعنى آخر ما دامت هذه الفئة الشعبية تملك قوة تسيطر بها على النفوس

وإذن فالمبدأ الشيوعى لا يتفق مع فطرة الجماعة الانسانية التى لا تخضع بطبيعتها إلا إلى واحد منها تعتقد فيه مزايا لا تتوفر لكل فرد من أفرادها ، وخصائصه تعلو به عن طبيعة الإنسان العادى ؛ كما لا يتفق مع طبيعة الأفراد التى لا يمكن أن تكون من نوع واحد ؛ فمساواة إنسان بآخر مساواة مطلقة فى كل مرافق الحياة إجحاف بأحدهما لا محالة ، وإنكار للقوة الكامنة فى إنسان دون آخر وهى التى قد تخلق منه شخصية بارزة فى أية ناحية يفضل بها غيره

إذن فهو نظام (أوتوماتيك) يحاول أن يخلق من جماعة البشر أعضاء لا إرادة لهم إلا ما يريده مباشر السلطة العليا ولا حياة لهم إلا فى ظل الضغط . يريد أن ينشئ من الشعب آلات مسخرة للإنتاج العام ، وأن يكون منه جبهة لمقاومة كل نظام آخر يقوم على المبدأ الوطنى ويقر بشىء من حقوق التملك للفرد

فغايته إزالة الفوارق الاجتماعية والمالية والطبيعية أيضاً بين

الأفراد ، ثم قيام الدولة وبعبارة أخرى مباشرة الهيئة الحاكمة بأمرها — وإن زعمت أنها تحكم باسم الشعب — للإنتاج الاقتصادى . وفوق ذلك فهو يرى أن له رسالة عالمية تتمم غايته وهى حمل الشعوب الأخرى على قبول هذا المبدأ الفوضوى

ومحاولة الوصول إلى هذه الغاية إما مستحيلة من الوجهة العملية كإزالة الفوارق السابقة ، وما النداء به إلا إغراء للطبقات الشعبية فقط ، أو اعتداء بين على الحقوق الطبيعية لأفراد الشعب فضلاً عن الإخلال بحقوق الجوار والتدخل فيما هو من اختصاص الدولة الأخرى . فهو نظام ضد الطبيعة وضد المبدأ الخلقى السائد بين الشعوب وهو مبدأ رعاية الجوار

الديمقراطية الفاشستية

أما النظام الفاشستى فهو نظام ديمقراطى أيضاً ، أي نظام مبنى على سيادة الشعب لنفسه ، ولكنه لا يبالغ فى المعنى الشعبى ولا يسىء فهم المساواة بين أفراد الشعب فيجعلها مساواة مزعومة فى الإنسانية

فهو يعترف بسيادة الفرد الممتاز : الملك أو الرئيس الجمهورى ، وبوجوب المحافظة على سيادته ، وبذلك منع الإغراء بالمعنى الشعبى كما أنه لم يجعله وحده سبب التفضيل . فهو إن حرم النظام الأرستقراطي ، أى قصر وظائف الدولة الكبرى على طبقة مخصوصة بما لها من شرف مزعوم ، إلا أنه أباح لأفراد الشعب أن يتولوا تلك الوظائف إذا وهبوا الكفاية فى العمل . وإذن فأساس القيام بالخدمة العامة والانتفاع بسلطة الوظائف الكبرى ليس هو النسب الأصلى على الإطلاق ، ولا هو الشعبية بدون قيد ، وإنما هو الكفاية والجدارة أينما وجدت . فمعنى إقصاء الأرستقراطية عنده عن الحكم إبعاد تلك الطائفة التى استبدت الطبقات الفقيرة لا لسبب إلا أنها تنتسب إلى أصل قد تعوّد الحكم مع أنها فى نفسها قد تكون مصابة فى مزاجها العقلى ومنحطة فى مُبدئها الخلقى . ومعنى تقريب الشعب من الحكومة إعطاؤه هذا الحق وإزالة مبدأ « الأصل والنسب » من طريقه . أما مباشرة أمر الحكومة نفسها فذلك مرهون بالكفاية الشخصية

ولما كان النظام الفاشستى يقرر مبدأ الكفاية فانه لا يقول بإزالة الفوارق الطبيعية بين إنسان وآخر ، أى لا يعمل على إهمالها وعدم اعتبارها لأن ذلك يناقض اتخاذ الكفاية قاعدة للاختيار ، بل بالعكس هو يؤيدها ويتعهد القوى الفطرية فى الفرد التى تؤهله لأن يقوم بعمل عام فيما بعد برعاية الدولة

ولأن الكفاية الشخصية هى مبدأ التفضيل فقد أصبحت الفوارق الاجتماعيـة : فوارق الطبقات المختلفة ، عديمة الأهمية والاعتبار ، كما أصبحت الرأسمالية قليلة الأثر فى اختيار من يقوم بالأمر ويتقلد مناصب الحكومة

أما تحويل الإنتاج الأهلى إلى حكومى ومنح حق التملك للحكومة وحدها ، كما ترى نظرية النظام الشيوعى تحقيقاً لمعنى المساواة الموهومة المغرية ، فلا يجد قبولاً لدى النظام الفاشستى ، لأنه من الوجهة العملية عسير التحقيق فوق ما فيه من إخماد للقوى الفردية وإنكار لمنزلتها الأدبية وإنتاجها العملى أيضاً . ولكنه فى الوقت نفسه يبيح للدولة التدخل فى اختصاص الرأسمالية لمصلحة الفرد العامل وموازنة إنتاج الأمة ، فتدخله بمثابة كف لطغيان الرأسماليين فى الهيئة العاملة ، أو منع محاولة ضغطهم على الحكومة فى توجيهها توجيهاً معيناً لمصلحتهم الشخصية أو لغرض سياسى دولى آخر

الديمقراطية البرلمانية

والواقع أن النظام الشيوعى والفاشستى جاءا وقد وجدا أمامهما مسائل كثيرة عجز النظام الديمقراطي البرلمانى عن حلها ، إما تمشياً مع وجهة نظره أو لكثرة إجراءاته وطول مدتها التى من شأنها العمل على تحويل بعض المسائل الاجتماعية الصغيرة فى بدء أمرها إلى معضلات تظهره فيما بعد بمظهر العاجز . ومن أهم تلك المسائل تحكم أصحاب رءوس الأموال فى الطبقات الفقيرة الذى تسبب عنه هذا الجفاء الكبير والعداوة الشديدة بين صاحب العمل والعامل

فالديمقراطية البرلمانية الشائعة التى تفهم من المساواة الأخاء الشعبى والعالمى ، ومن الحرية تفكير الفرد فى دائرة القانون العام وعادات الأمة ، ومن العمل أن يتعدى حدود المصلحة العامة إلى غيرها ، هذه الديمقراطية التى تسيء فى الواقع فهم المساواة وفهم الحرية إن هى نجحت فى مكافحة الأرستقراطية أو على الأصح فى كبح طغيانها قد ساعدت على تحكم أصحاب رؤوس الأموال بحجة الحق

المشروع » والمحافظة على حرية الفرد فى تصرفه فيما يملك ولو كان فى ذلك ضرر الغير وضياع المصلحة العامة . وفى الواقع هى لا تحافظ على حرية الفرد وإنما تغريه بما يخرج عن معنى الحرية الفردية الصحيحة ؛ تغريه أن يتحكم بما له فى الطبقة التى دونه فى الثروة أو على تبذيره والإسراف فيه إبتغاء شهواته النفسية ؛ تغريه بالاستخفاف بعادات غيره ومعتقد السواد الأعظم من الشعب ، كل ذلك باسم الحرية . فهى تؤمن بنظرية الفرد ، Individualismus أكثر من إيمانها بنظرية الجماعة Sozialismus — تقدّس الفرد وتضحى بمصلحة المجموع . فللفرد أن يعمل ما شاء وإن فنيت الدولة فى عمله . وهذا فى الواقع رد فعل لحكم الاستبداد الذى سبق الحكم الديمقراطى البرلمانى . فالفردية فى الحكم الأرستقراطى كانت مستمرة لا لمصلحة الجماعة بل لمصلحة الفرد الحاكم . فلما جاء النظام الديمقراطى البرلمانى حرر الفرد من تبعيته تبعية مطلقة للحاكم المستبد وغالى فى ذلك ، وكان من الطبيعى أن يفضل مصلحة الجماعة لأنها لم تكن الهدف للكفاح وإنما الذى كان مقصوداً يسعى لتحقيقه هو حرية الفرد ومصلحته

بقيت مصلحة الجماعة مغفلة وحرية الفرد معكوساً فهمها ، فلما جاء النظام الشيوعى عمل من جديد على تقييد سلطة الفرد الشعبى وخصوصاً فى الناحية المالية ، وقصر حق التملك على الدولة التي حلت فى الواقع محل الفرد فى النظام الديمقراطى البرلمانى . ثم لم يكتف هذا النظام بما فعله نحو الطبقة الأرستقراطية من حد سلطتها بل بالغ فى معاداتها ، أو هو أساء فهم خصومتها كما أساء فهم نصفة الشعب فجاء نظاماً غير عادى ولا مألوف ، نظاماً استبدادياً لا يتفق مع فطرة الفرد ولا مع طبيعة الجماعة

بينما اكتفى النظام الفاشستى بما وقف عنده النظام البرلمانى في وضع حد الحكم الأرستقراطى وإن خالفه فى فهم معنى الحرية والمساواة . ولذا أجاز لنفسه التدخل فى وضع علاقة للرأسمالية مع الفرد العامل ، وهو تدخل للمصلحة العامة ولمنع الجفاء بين طبقات الشعب المختلفة . وقد كان من أثر هذا التدخل أن توحدت الأمة ، وقد صارت وحدتها فى النهاية عن رضا وفهم متبادل بين الطبقات ، بينما يتحول اتجاه عداوة الشعب وجفائه فى الأمم الديمقراطية البرلمانية من الأرستقراطيين إما إلى الطبقة الحاكمة لأنها تخص نفسها بما له وتضن عليه بما يؤمنه على حياته الضرورية ثم تنظر إليه نظرة صغار لأنها « مهذبة » دونه ، وإما إلى أصحاب رؤوس الأموال لمنتهم وتشددهم فى حفظ مصالحهم الخاصة

غاية أنواع الحكم الديمقراطية المختلفة ومعايبها

وإذن فالنقص الذى أخذ أسلوب الحكم الحديث على نفسه العمل لتلافيه هو عدم التوازن إما فى علاقة الطبقة الأرستقراطية بالشعب ، أو فى علاقة أصحاب رؤوس الأموال بالطبقات الفقيرة ، أو في ارتباط مصلحة الفرد بالجماعة

ومن الطبيعى أن تكون الغاية الايجابية لأسلوب الحكم فى الوقت الحاضر ، ولو على سبيل الادعاء ، تحقيق الإخاء والمساواة ، وبعبارة أخرى العمل على سيادة العدل الانسانى

فالنظام الديمقراطى البرلمانى نظر إلى هذه الغاية نظرة إفراط أو نظرة من ناحية واحدة ، فبينما هو يشل سلطة الهيئة الأرستقراطية إذا به يبيح لأصحاب رؤوس الأموال بمقتضى إفراطه فى منح الفرد حريته التحكم فى الطبقة العاملة ؛ وبذلك اختل توازن العلاقة من جديد ولكن بين طبقتين من الشعب

والنظام الشيوعى ينظر لتحقيق هذا الإخاء وتلك المساواة نظرة هوج وخيال ، فبدل أن يتناول علاقة الطبقة الأرستقراطية بالشعب ، ثم علاقة أصحاب رؤوس الأموال بالطبقات العاملة ، بالتسوية تناولها بالهدم ، فزالت الأرستقراطية وزالت الرأسمالية واختل توازن العلاقة مرة أخرى وأصبحت علاقة حاكم مستبد ، مخادع مغرر ، بأفراد شعب سلبوا الحقوق الفطرية والاجتماعية بدل المساواة المزعومة

والنظام الفاشستى نظر إليها نظرة قاصرة على الحدود الطبيعية للأمة ، فعمل على التوازن أيضاً ، ولكن جعل مقياسه مصلحة الجماعة من الشعب ؛ فلا داعى لاضطهاد الأرستقراطيين إذا لم يسيئوا لمصلحة الجماعة ، كما يجب التدخل فى حرية الفرد إذا هددت تلك المصلحة بالخطر . ولأن هذا النظام قصر جهوده على الأمة كان نظاماً وطنياً بحتاً ، بينما المعنى الدولى متحقق بكل معانيه فى النظامين السابقين قبله . ولذا كانت اليهودية العالمية من ألد

خصوم الفاشستية وأعز أنصار الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية الشيوعية وإن أزالت هذه الأخيرة نظام رؤوس الأموال لأنها لا تنكر عليهم التوطن في أي جهة

فالرأسمالي اليهودي لا يبيح لنفسه في دولة ديمقراطية فاشستية باسم حرية الفرد أن يطغى على الطبقة الفقيرة كطغيانه في فلسطين التي تتبع في سياستها الرئيسية مبدأ ديمقراطياً برلمانياً. فهناك في فلسطين يباح لليهودي المالي أن يجرد العربي الساذج من كل مايملك، وفي الوقت نفسه يذل العرب في مجموعهم باسم حرية التملك. وإذا طلب من حكومة فلسطين أن تتدخل في الأمر لمصلحة الجماعة أجابت بأنها لا يمكنها ذلك لما فيه من اعتداء على حرية الفرد. أما المصلحة العامة فهي ضحية تلك الحرية التي لم تفهم على وجهها الصحيح. وأما مجموع الشعب فلا مانع من فنائه تدريجياً مادام الفرد يتمتع بحريته التامة

والواقع أن هذا عكس الطبيعة، ولا يقر أحد في أي بقعة من بقاع الأرض أن المجموع يفنى لمصلحة الفرد كما لا يقر تضحية الشعب محافظة على تنفيذ نصوص القانون

وقد يظن لأول الأمر أن النظام الفاشستي هو المعتدل من هذه النظم الثلاثة. وقد يكون في ذلك وجه من الصحة. ولكن جمع السلطة وتركيزها في يد فرد من أفراد الشعب إن أتى بنتائج إيجابية في وقت وجيز يعجب الانسان منها ومن عظمتها فقد لا يضمن الوفاء بأمثالها في المستقبل إذا ما انتقلت السلطة إلى فرد آخر ربما يستغل هذا التركيز لغير مصلحة الأمة. والمعروف اليوم أنه إذا كان رجال الحكم الفاشستي قد جمعوا كل سلطة في الدولة في أيديهم إلا أنهم لا يبرمون أمراً إلا بمشورة ذوي الخبرة في الأمة ويمونهم أيضاً وإن لم تكن لهم علاقة تبعية بالحزب السياسي. وأنا أذكر أن زعيم ألمانيا يحرص الآن على أن يتولى المناصب الاقتصادية الرجال الإخصائيون في المسائل المالية ولو كانوا من غير أتباع حزبه، كما أنه يأخذ برأي وزير الخارجية ووزير الدفاع في كل المسائل الخارجية وهما لم يتبعا في يوم من الأيام الحزب الوطني الاشتراكي

والديمقراطية معنى غير محدود. وكل نظام من نظم الحكم الثلاثة يدعي أنه هو الديمقراطي الصحيح كما ادعى كل فيلسوف من فلاسفة اليونان القدماء أنه هو وحده الذي وصل إلى الحقيقة في العالم. وفي الواقع لم تكن هناك حقيقة مطلقة ولكنها نسبية مقيدة وإذا كانت هناك حقيقة مطلقة فانها على وفق المقدمات والدعاوى التي يفترضها الفيلسوف لنفسه

الديمقراطية الإسلامية

والآن بعد ما تبين أن من معايب الحكم الديمقراطي البرلماني الجوهرية فناء المصلحة العامة أو التغاضي عنها محافظة على حرية الفرد المطلقة وعلى مصلحته الخاصة

ومن معايب النظام الشيوعي أن العلاج الذي يتخذه في توازن طبقات الشعب المختلفة هو الثورة والهدم وأن أسلوب حكمه على العموم هو الفوضى المطلقة

كما أن من نقائص الحكم الفاشستي عدم قابلية الفرد الشعبي الذي بيده سلطة الحكم للعزل مع احتمال طغيانه

بعد ما تبين كل هذا نريد أن نعرف رأي الإسلام والحلول التي يقترحها ضماناً للتوازن، وبعبارة أخرى تجاه المسائل الاجتماعية التي يهتم بها نظام الحكم الحديث والتي هي في الحقيقة منذ بدء الجماعة الإنسانية تظهر من حين لآخر في شكل معضلات

نريد أن نعرف رأي الإسلام، وهل هو مع كونه ناجماً يتجنب تلك الأخطار التي في أسلوب الحكم الخاص؟

الإسلام ليس نظاماً روحياً، نظام كهنة وكنيسة، وإنما هو مبادىء خلقية للفرد، وقوانين عامة تحفظ نظام الجماعة. وهو بهذه الصفة يتدخل في علاقة الفرد بالفرد وتنظيم علاقته بالمجموع، وفي علاقته بالمجموع يبغي أيضاً الإخاء والمساواة، يبغي الوحدة ويعمل على تماسكها، يريد التوازن وتأسيسه على قواعد ثابتة

ولكنه في إقراره الإخاء يريد تقرير مبدأ آخر للتفضيل بدل مبدأ الجنسية الذي ساد قبل الإسلام ويسود أيضاً الآن من وقت لآخر، يريد تقرير مبدأ الكفاية والعمل (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) فالإخاء معناه عدم اعتبار الانتماء إلى قبيلة أو شعب مرجحاً ومميزاً لفرد عن آخر لمجرد هذا الانتماء كما يقصد اليوم من محاربة الأرستقراطية، وعدم جعلها القاعدة الأولى في الاختيار والتفضيل

وفى إقراره المساواة لا يرى زوال الرأسمالية ، ولا منع الفرد من التملك وقصره على الدولة وحدها ، وإنما يقصد المساواة أمام القانون ، أمام المبادىء الخلقية ، أمام التكليف بالواجبات ، والقيام بالأعمال العامة . فليس لشريف أن يخلى نفسه من التكليف ، ولا لحاكم أن يستبد بمصالح الأمة لنفسه اعتماداً على أنه مميز لدى ماله من التهذيب « الرسمى » أو لانتمائه إلى جنس كذا أو قبيلة كذا

وفى إقراره المساواة على هذا النحو لم يمنع التفضيل لصفات أخرى ، لم يحرم الفرد أن ينال جزاء مجهوده الشخصى فى هذه الحياة الدنيا ، ولكنه فرض عليه فيما اكتسبه من علم أو مال أن يخصص جزءاً منه لمن هو دونه ، لمن هو أقل منه معرفة ، أو أقل ثراء ؛ فرض أن تقرب الخاصة نفسها من عامة الشعب ، حتى لا يكون هناك جفاء بين عالم وجاهل أو عداوة منشأها الحقد بين غنى وفقير ، حتى يكون (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)

(ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ...) هذا واجب العالم فى علمه فى أية ناحية تعلق علمه بها نحو أمته ، نحو أكثريتها الجاهلة

أما الغنى صاحب الثروة فواجبه فى ماله الزكاة لمستحقيها ، لفقراء الأمة المعوزين . وهو واجب يخف على النفس عمله ، بل يعسر القيام به ، لأنه تلبية لنداء الدين ورغبة ناشئة عن إحساس التدين ؛ وما نشأ عن التدين والاعتقاد كان كالصادر عن التعود ، كالعادة نفسها فى المواظبة على عملها وعدم الشعور بغضض فى الإتيان بها

وليس من شك فى أن التكليف الوضعى أي تشريع الدولة وتقنينها لا يساير التكليف الدينى فى نتائجه الإيجابية . فنسبة من يعتقد من أفراد الأمة بعدالة قانون وضعى أقل بكثير ممن يعتقد بعدالة قانون إلهى ؛ لا لأن القانون الوضعى قد لا يطابق المصلحة العامة ، بل لأنه يعتقد على العموم أن واضعه ممن يجوز بل ممن يغلب عليه الخطأ ، ولكن من ينسب إليه القانون الدينى هو ممن يستحيل عليه فوات الصواب فى تشريعه

وهكذا أثر العقيدة الدينية التى تكوّن من نفس الإنسان جزءها الأعظم . ولذلك كان من المهمة الأولى للدين أن يخلق من التكاليف والالتزامات مبادئ خلقية تعتقد ، جزاء فعلها أو تركها منوط بالخالق القادر ، وفى عالم آخر لا اطلاع لإنسان عليه فى هذه الحياة الدنيا . وإذن فالشوق إلى جزاء الفعل — كالخوف من جزاء الترك — لا يقاس فى تصور النفس له بجزاء القوانين الوضعية ، لأنه فى عالم محدود معروف فيه أقصى درجة الثواب والعقاب

والمصلح السياسى أو زعيم الدولة الذى يفهم كنه الإصلاح ويهتم بتنفيذه واتباع الشعب له لا يألو جهداً فى بناء قوانينه الإصلاحية على مبادئ الدين أو صبغها على الأقل بصبغة دينية حتى يكون لها نصيب من معتقدات الشعب ، وبهذا يكون لها قوة الاستقرار والدوام . والاستقرار من أهم عوامل نجاح الإصلاح

فكثير من القوانين الإنكليزية وخصوصاً قوانين العائلة الإصلاحية أسست على مبادئ فلسفية خلقية قام بها بعض الفلاسفة الإنكليز الدينيين

حتى فى بعض الحكومات الفاشستية التى يُظن أنها تحارب الدين ، نجدها لا تتخلى عن ربط مبادئها السياسية بالمبادئ الدينية العامة ؛ فهى فى الواقع لا تحارب الدين ، وإنما تحارب سلطة الكنيسة ، أى سلطة طائفة أخرى تتمتع بنفوذ كبير فى الشعب ربما تحد من سلطة الدولة . فخطباء الحزب الاشتراكى الوطنى هنا فى ألمانيا يعظون الشعب فى كل يوم أحد بواسطة الراديو محاولين فى وعظهم إرجاع أعمالهم الاجتماعية ، كمساعدة الشتاء ، وخدمة العمل العام ، وتنظيم هدايا عيد الميلاد التى هى أقرب شبه بزكاة الفطر فى الإسلام ، إلى مبادئ الدين الصحيح حتى يضمنوا للحكومة طاعة الشعب ، ومن وراء ذلك تنفيذ أعمالهم الإصلاحية

فقاعدة الحكم عندهم مبنية على قيادة الرئيس وعلى طاعة الشعب له . والدين هو خير ضامن وأقوى كفيل بتلك الطاعة عن رضا واختيار ولمدة طويلة

أما بناء السياسة العامة لتركيا الحديثة على إبعاد الدين فلا يصح أن يقوم حجة على أنها مع ذلك سياسة إصلاحية ثابتة أو أنها ستنجح فى جيل مقبل . فالثقافة التركية التى كان عمادها الدين قد تزعزعت من أساسها ؛ ثم ما يدخله مدعو الإصلاح فى تركيا الحديثة من ثقافات البلاد الأجنبية لا يصح أن يعوض ثقافة

الشعب الأصلية كما لا يؤمل أن يكوّن ثقافة ثابتة فى المستقبل للشعب التركي . وما تمتعت به الحكومة التركية للآن من طاعة الشعب لها فسببه عقيدة الشعب التي لم تفن بعد من وجوب الطاعة للقائم بالأمر ، فهو فى الواقع أثر من آثار العقيدة الدينية

فإذا كان الإسلام يتدخل فى سلطة الرأسمالية بنظام الزكاة فهو تدخل مقبول لدى النفوس بحكم ما فيها من قوة التدين ، وفى الوقت نفسه هو نظام غير مرتبط بقيام فرد بالحكومة دون آخر بل هو كأي نظام ديني أبدى غير مؤقت بوقت

فتقرير مبدأ الإخاء والمساواة على النحو السابق ، والاعتراف بالجزاء على المجهود الشخصى من حق التملك ، ثم حصر نفوذ الفرد فى حدود المصلحة العامة ، هو نوع من أسلوب الحكم الديمقراطي الذى لم يصل إليه تشريع وضعى للآن . فقد رأينا كل نوع من أنواع الحكم في العصر الحديث الذى تدعى فيه أوربا أنها وصلت آخر المرحلة التى يمكن للانسان أن يصل إليها ، ومع ذلك فكل نوع منها لا يسلم من أخطار عديدة لاستحالة تنفيذه أو لعجزه عن حل بعض المشاكل الاجتماعية الكبرى ، أو لأنه قد لا يضمن الوفاء فى المستقبل بمثل ما حققه الآن من نتائج

وبتقرير الإسلام هذه المبادئ كان نظام توازن واعتدال . لا يترك طائفة تتحكم فى أخرى حتى تلجأ الطائفة المتحكم فيها إلى عمل ثورى أهوج مبنى على العاطفة وحدها غايته الهدم والتخريب . وبتقريره هذه المبادئ كان أيضاً دين الفطرة والطبيعة ، أى أنه يساير الطبيعة ويقضى على ما شذ منها

ولكونه دين الفطرة والطبيعة كان لنظام الملك منه سند قوى يعتمد عليه فى حكمه ، لأنه مغروس في طبيعة الجماعة أن تخضع لفرد واحد منها خضوعاً ناشئاً عن عقيدة ؛ وكلما علا شأن هذا الفرد كانت العقيدة بالخضوع له أشد وأعم . وليس بلازم أن تعرف الجماعة ميزة هذا الفرد — بل من المصلحة العامة ألا تتناوله بالتحليل — وإنما يكفي أن تعتقد أنه ممتاز

فإذا كان هذا الفرد الممتاز الذى يجب أن تكون له السيادة وتخضع له الجماعة ليس من عامة الشعب أمنت حكومته انقلاباً شعبياً ، ولم تكن هناك أطماع فى استبداله بآخر ، لأن الشعب مازال يعتقد فيه ميزة ليست لكل فرد . وكلما استقر الحكم في يد من له الأمر كانت نتائجه أثبت وأضمن لمصلحة الشعب نفسه

ونظام الملكية هو أقرب النظم الفطرية للجماعة الانسانية ، بل هو أضمن لوحدة الجماعة ، لأنه يحول بين أى فرد من أفراد الشعب وبين أن تسوّل له نفسه أنه أجدر بالقيام بالأمر من هذا أو ذاك ، مما يترتب عليه ثورات داخلية لا ينطفئ لهيبها كما هو حال النظام الشيوعى اليوم

فكما يميل الاسلام إلى نظام الملكية لأنه أقرب نظم الحكم إلى فطرة الجماعة ، ويفرض طاعة الأمة لرئيسها الأعلى مادام قائماً بدستور الاسلام وهو كتاب الله وسنة رسوله ، كذلك يؤيد روح الشورى ويهيئ الشعب للعمل على وفق مبادئ خلقية ، كبدإ الشعور بالواجب والشعور بالحرية المهذبة والشعور بالمساواة والاعتراف بالكفايات ، تلك المبادئ التى منها تتكون الديمقراطية الصحيحة

فى الوقت الذي يأمر فيه الاسلام الشعب بالطاعة لولى أمره حتى تسلس قيادته ، يقيد هذه الطاعة بقيام العدل في الرعية

وفى الوقت الذى ينادى فيه بحرية الفرد حتى فيما يعتقد لا يتركه يتعدى مصلحة الجماعة

وفى الوقت الذى يشجع فيه على اكتساب الرزق ويبيح فيه للفرد حرية التملك ، يكلفه بالتنازل عن جزء مما ربحه لمن أشقاه الفقر فى حياته

وهكذا يقصد الاسلام دائماً إلى التوازن والاعتدال ، فهو دين الفرد والجماعة ، بينما الديمقراطية البرلمانية ، كما رأينا ، تتحيز للفرد وحده ، والفاشستية تؤيد الجماعة فحسب ، والشيوعية تهدم مصلحة كل من الاثنين

ففيه كدين فطرى للجماعة الانسانية ضمان للعرش ، وفيه كنادٍ بمبدإ الإخاء والمساواة وعاملٍ أيضاً على تحقيق هذا المبدإ بوسائل ناجعة ومنفذ لمبدأ التفاضل على حسب الكفاية والعمل لا غير ، اتباع لقواعد الديمقراطية الصحيحة وحاجز حصين ضد الشيوعية الفوضوية

محمد البهى قرقر
دكتور فى الفلسفة وعلم النفس
وعضو بعثة الأستاذ محمد عبده